

Distr.: Limited
23 June 2017
Arabic
Original: English

مؤتمر الدول الأطراف في اتفاقية الأمم المتحدة لمكافحة الفساد



فريق استعراض التنفيذ

الدورة الثامنة

فيينا، ١٩-٢٣ حزيران/يونيه ٢٠١٧

مشروع التقرير

إضافة

ثالثاً- استعراض تنفيذ اتفاقية الأمم المتحدة لمكافحة الفساد

دال- نتائج استعراضات الدورة الثانية

١- تيسيراً لمناقشة الفريق بشأن نتائج استعراضات الدورة الثانية للفصلين الثاني (التدابير الوقائية) والخامس (استرداد الموجودات) من الاتفاقية، قدم أحد أعضاء الأمانة "عرضاً شفويّاً لآخر المستجدّات بشأن الاتجاهات الأولية". وأشار إلى أنه قد أُنجز حتى اليوم حوالي نصف الزيارات القطرية المقررة للسنة الأولى من دورة الاستعراض الثانية بشأن ٢٩ بلداً يخضع للاستعراض في هذه السنة الأولى، إضافة إلى عقد اجتماع مشترك واحد في فيينا، وأن تلك الزيارات قد شملت بلداً واحداً على الأقل من كل مجموعة إقليمية، باستثناء مجموعة أوروبا الشرقية، وأنّ الغالبية العظمى من تلك البلدان تنتمي إلى المجموعة الأفريقية. وأضاف أنه بالنظر إلى صغر حجم العيّنة، من السابق لأوانه التوصل إلى استنتاجات واضحة أو استبانة اتجاهات إقليمية في هذا الشأن. ومع ذلك، يمكن تحديد بعض الاتجاهات الأولية. وقال إن تلك الاتجاهات تتعلق بالمسائل الشائعة والشاملة، كما أنّها تتعلق بمواد محددة في الفصلين الثاني والخامس.

٢- فالاتجاه الذي كان سائداً في الدورة الأولى، على سبيل المثال، والمتمثل في اختيار معظم البلدان شكلاً من أشكال الحوار المباشر، وخاصة الزيارات القطرية، تواصل في الدورة الثانية. وبالمثل، فإن الاتجاه نحو إشراك ممثلي المجتمع المدني والقطاع الخاص في الزيارات القطرية قد استمر أيضاً، وينطبق هذا الأمر على جميع الزيارات القطرية التي أجريت حتى اليوم في إطار الدورة الثانية. وشجعت الأمانة، على وجه الخصوص، جميع البلدان التي لم تملأ بعد قائمة التقييم الذاتي المرجعية الخاصة بها وخبراء الاستعراض على الاستفادة من المذكرة الإرشادية التي أعدتها الأمانة



بعنوان "إرشادات بخصوص كيفية الإجابة على مسودة قائمة التقييم الذاتي المرجعية المنقحة بشأن تنفيذ الفصلين الثاني (التدابير الوقائية) والخامس (استرداد الموجودات) من اتفاقية الأمم المتحدة لمكافحة الفساد" (نشرت المذكورة تحت الرمز CAC/COSP/IRG/2016/CRP.1)، والتي أثبتت فائدتها الكبيرة في الممارسة العملية.

٣- ومن أجل زيادة تيسير المداولات بشأن هذه المسألة، ضم فريق المناقشة مناظرين من ليختنشتاين، وهي أول دولة طرف مستعرضة في الجولة الثانية تعتمد خلاصة وافية، ومن أستراليا وناميبيا، بوصفهما الدولتين المستعرضتين.

٤- واستذكر المناظر من ليختنشتاين مبادئ آلية استعراض التنفيذ، على النحو المبين في إطارها المرجعي، التي تنص على ضرورة أن تتسم الآلية بالشفافية والكفاءة وعدم التدخل والشمول والتزاهة. ويبيّن أن آلية الاستعراض تستند إلى صك دولي ملزم قانوناً، وهذا أحد أكبر عناصر قوتها، لأن ذلك أمر حاسم في الحصول على الموافقة البرلمانية على تدابير المتابعة. وقيل إن ليختنشتاين سبق أن خضعت لاستعراض في إطار آليات دولية أخرى لمكافحة الفساد وهذا أمر مفيد، كما أنه أكسبها خبرة في جمع البيانات وترجمة التشريعات. وأعرب المناظر عن تقديره للمنحى التقني للمناقشات التي لم تسيّس وراعت الخصائص التاريخية والاجتماعية والاقتصادية لبلده. وقال إنه لا بد، برأيه، من تنظيم زيارة قطرية تُشرك أيضاً المجتمع المدني أو القطاع الخاص من أجل التمكن من استيعاب الوقائع على الأرض. وحدد واحداً من التحديات الماثلة أمام الدورة الثانية وهو ضمان مشاركة الخبراء من جميع المجالات ذات الصلة، وخصوصاً في استعراض الفصل الثاني الذي يتناول نطاق مسائل أوسع بكثير من سائر فصول الاتفاقية. وقال إن مذكرة الإرشادات بخصوص كيفية الإجابة على قائمة التقييم الذاتي المرجعية قد أثبتت فائدتها الكبيرة في التصدي لتلك التحديات.

٥- وأطلعت المناظرة من أستراليا نظراءها على منظورها كخبرة استعراض بشأن تجاربها ذات الصلة والتحديات التي واجهتها في الاستعراض والدروس التي تعلمتها خلال هذه العملية. وسلطت الضوء على الدور الهام، "كمنسق عام"، الذي اضطلعت به جهة الاتصال في ليختنشتاين في ضمان نجاح الاستعراض، من خلال التنسيق السليم بين مختلف الجهات المعنية، على سبيل المثال، وجودة قائمة التقييم الذاتي المرجعية، بما في ذلك الردود الخاطئة على استفسارات الاستعراض المكتبي قبل تنفيذ الزيارة القطرية. وأثنت المناظرة أيضاً على الأمانة لما بذلته من جهود في تيسير عملية الاستعراض، وشددت على أهمية التعاون مع الدولة الطرف المستعرضة الأخرى، ناميبيا، في نجاح الاستعراض. وفيما يتعلق بالتحديات، أشارت إلى أن النطاق الواسع للفصل الثاني من الاتفاقية يتطلب معارف واسعة وتنسيقاً داخلياً بين مختلف هيئات مكافحة الفساد في أستراليا. وأشارت إلى تحدٍ آخر تمثل في تحديد معايير الاستعراض المناسبة، مع مراعاة خصوصيات البلد المستعرض. أما فيما يتعلق بالدروس المستفادة، فقد أبرزت أهمية الزيارة القطرية وأهمية معرفة أن نهج "تطبيق معايير واحدة على الجميع" قد لا يكون مناسباً.

٦- وأوضح المناظر من ناميبيا أنه على الرغم من الصعوبات الأولية في فهم النظام القانوني والدستوري لليختنشتاين، فإن الزيارة القطرية والشروح التي قدمتها سلطات ليختنشتاين قد

عززا التقييم. وأكد على عدة أمور منها أنه على الرغم من صغر حجم ليختنشتاين، فإنها تملك نظاماً رقابياً جيداً لمكافحة غسل الأموال وتمويل الإرهاب، وأنها شاركت بنشاط في مختلف المبادرات الدولية لمكافحة الفساد. وفيما يتعلق بتنفيذ الفصل الخامس، أشار المناظر أيضاً إلى أن ليختنشتاين أعادت موجهودات تتجاوز قيمتها ٢٠٠ مليون دولار من دولارات الولايات المتحدة في قضية واحدة فقط.

٧- وفي المناقشة التي تلت ذلك، طلب متكلمون توضيحات بشأن تفاصيل عملية عن تنظيم الزيارات القطرية في الدورة الثانية، بما في ذلك مدة الزيارة الميدانية، ومشاركة المجتمع المدني، وتقسيم العمل بين المستعرضين، وعدد الخبراء المستعرضين والتدريبات التي يتلقونها. وطلب متكلم آخر توضيحات بشأن مسائل فنية، منها صلاحيات وحدة الاستخبارات المالية التابعة للدولة الطرف المستعرضة. وأبلغ عدة متكلمين الفريق عن تجاربهم المحددة بشأن الاستعراض في دورة الاستعراض الثانية، وحددوا تحديات واجهتهم في تنفيذ أحكام الفصلين قيد الاستعراض، منها جمع الإحصاءات.

٨- وأكد عدة متكلمين أنه يتعين استيعاب الدروس المستفادة من الدورة الأولى في الدورة الثانية بغرض زيادة فعاليتها وكفاءتها. وشُدّد على ضرورة أن تتبع الدورة الثانية مبادئ الآلية التوجيهية المنصوص عليها في إطارها المرجعي. وأكد بعض المتكلمين أيضاً على الطابع الحكومي الدولي للآلية بوصفه أحد مبادئها الأساسية، بينما أكد آخرون على أهمية مشاركة المجتمع المدني. وأكد عدد من المتكلمين كذلك على ضرورة الحفاظ على شفافية آلية الاستعراض وشمولها ونجاعة تكاليفها وتجنب تحميلها أعباء إدارية غير لازمة وتفادي الازدواجية في العمل. وتحقيقاً لذلك، اقترحوا التقيد طوعياً بعدد محدد من صفحات الردود على قائمة التقييم الذاتي المرجعية، وتبسيط التقارير بحيث تركز على المسائل الجوهرية، واتخاذ تدابير لخفض تكلفة الترجمة الشفوية، والتقيد على نحو أكثر صرامة بالحدود الزمنية المنصوص عليها في إطار الآلية المرجعي.

٩- ورحب المتكلمون ببدء الدورة الثانية من الاستعراضات، وبتكيزها على التدابير الوقائية واسترداد الموجودات. وأكدوا أن الإجراءات الوقائية والتعليم والتجميد والمصادرة واسترداد الموجودات والتعاون الدولي تمثل عناصر رئيسية في أي استراتيجية لدحر الفساد. وقالوا إن استعراض تنفيذ الاتفاقية يؤدي دوراً هاماً في هذا الصدد لأنه يساعد الدول على تقييم أوضاعها القائمة والثغرات التي يتعين سدها.

١٠- وأبلغ بعض المتكلمين أنهم أنشأوا أفرقة عاملة وطنية لجمع كل المعلومات اللازمة للمشاركة في تنفيذ آلية استعراض التنفيذ مشاركة كاملة. وأبلغ المتكلمون أيضاً الفريق عن الإصلاحات المؤسسية والإجراءات التشريعية التي اتخذت من أجل تنفيذ الفصلين الثاني والخامس، بما في ذلك اعتماد استراتيجيات وطنية ومناهج تعليمية لمكافحة الفساد؛ وسن قوانين جديدة بشأن الاشتراء العمومي؛ وإنشاء نظم للإقرار المالي أو تعزيز النظم القائمة؛ وإنشاء سجلات تتضمن المعلومات الخاصة بالملكية الانتفاعية؛ وتعزيز الإطار الرقابي لمكافحة غسل الأموال وتمويل الإرهاب؛ وتعزيز الإطار القانوني للتجميد والحجز والمصادرة، بوسائل منها منح صلاحيات جديدة بشأن التخفيف من عبء الإثبات أو عكسه؛ وإنشاء هيئات تعنى باسترداد الموجودات.